

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

النَّحْرِي فِي عِبَارَةِ التَّحْرِير  
لقد أسلفنا عبارَةَ التَّحْرِيرِ القائل:

يُسْتَحِبُّ قَضَاءُ النَّوَافِلِ الرَّوَاتِبِ (الْمُعِينَةِ) وَيُكَرَهُ أَكْيَادًا تَرْكُهُ إِذَا شَغَلَهُ عَنْهَا جَمْعُ الدِّينِ.

فإنه قد ركز التأكيد على الكراهة دون الاستحباب بينما صاحبُ الرياض وصاحب العروة و المحقق الخوئي قد أكدوا الاستحباب فحسب -وفقاً للإجماع و تشجيع الروايات-. من دون أن يتعرضا إلى كراهة تركِ القضاء، فهنا سيطرُ السائلُ التالي: هل الرواياتُ قد أكَدَتِ الاستحبابَ أم الكراهةَ أم كَلَّا لهما؟

فلو لاحظنا الروايات لشاهدنا التعبير التالي: «إِنَّ الْعَبْدَ يَقُولُ فَيَقْضِي النَّافِلَةَ فَيُعِجِّبُ الرَّبُّ مَلَائِكَتَهُ مِنْهُ فَيَقُولُ مَلَائِكَتِي عَبْدِي يَقْضِي مَا لَمْ أَفْتَرِضْهُ عَلَيْهِ.[1]» فإنَّ هذه المباهاة و أقرانها لا تُدلِّلُ على تأكُّد الحكم، وكذلك العِتابُ الواردُ: «وَإِلَّا (فَلَوْ لَمْ يَقْضِهَا) لَقِيَ اللَّهُ وَهُوَ مُسْتَخْفَتٌ مُتَهَوِّنٌ مُضْبِعٌ لِحُرْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» لا تُسجِّلُ لنا تأكُّدَ الكراهةِ أساساً، ولهذا فالإجابة الوحيدةُ لتبرير "تأكُّد الكراهة" أن نُقرَّ بالملازمة ما الاستحباب المؤكَّد و بين الكراهة المؤكَّدة حيث إنَّ العرفَ يلحظُ المولى لدى تأكُّده على حكمٍ محدَّدٍ فيستَبِطُ منه كراهة تركِه أيضاً بلا استيحاشٍ أساساً، وبالتالي إنَّ مقالةَ المحقق الخميني قد رسخت ببركةِ هذا التلازم فحسب لا عبرَ الظهورِ الروائي في الكراهة إذ أمثلُ هذه المباهاة بمفردِها - كما في صلاة الليل -. لا تُرشدُنا نحو التأكيد عرفاً.[2]

تحديد مصداقية النافلة في الروايات  
وأما لفظة "النافل" فتحتملُ مصداقتين:

1. النافلة التي لم تتحدد بوقتٍ خاصٍ كصلاة جعفر الطيار، فوقنَّ لا معنى لإطلاق لفظة "القضاء" على النافل التي لا تمتلكُ أمداً محدداً لأنها تُعدَّ أدائيةً دوماً.

2. النافلة التي قد تحدَّدت بأمدٍ محدودٍ ولكنها ليست من الرواتب المعينة، كصلاة أول شهر و صلوات أيام شهر رمضان و... فحينئذٍ سيطأقُ القضاءُ عليها كوزانِ الرواتب.

بيدَ أنَّ المحقق الخميني لم يتحدَّث حول استحبابِ قضاء غيرِ الرواتب بحيث يبيدو أنه قد استنبَطَ الاستحبابَ للرواتب فحسب - أي أنَّ كلمة "النافل" تنصرُ إلى الرواتب دون سائر الصَّلواتِ المستحبَّةِ كما هو المُسَدَّد -

وقد صرَّحَ صاحبُ الجواهر بهذا الانصرافِ أيضاً قائلاً:

«ولعلَّ المرادُ بها (النَّوافل) الرَّوَاتِبُ خاصَّةً، فلَا يَقْضى غَيْرَهَا وَإِنْ وَقَتَ الشَّارِعُ لَهَا وَقْتًا: لِعَدْمِ دَلِيلٍ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ (قَضَاءُ غَيْرِ الرَّوَاتِبِ) لِظُهُورِ اختِصَاصِ النَّصِّ (وَانْصَارِهَا فِي الْقَضَاءِ) وَالْفَتْوَى بِهَا (الرَّوَاتِبِ) بِلِفِي بَعْضِهَا [3] التَّصْرِيفُ بِالتَّقْيِيدِ بِهَا (الرَّوَاتِبِ) اسْتِحْبَابًا مُؤَكِّدًا.[4]»

– السَّيِّدُ الْحَكِيمُ – وَفَقًا لِصَاحِبِ الْعَرْوَةِ – قَدْ ضَرَبَ الْاِنْصَارَفَ هَاتِفًا:

«وَدَعْوَى الْاِنْصَارَفَ إِلَى الرَّوَاتِبِ – كَمَا تَرَى – مُمْنَوْعَةً، مَعَ أَنَّ الْاِسْتِحْبَابَ (لِاسْتِحْبَابِ تِلْكَ الأَيَّامِ الْمُعَيْنَةِ) كَافٍ فِي إِثْبَاتِ الْاِسْتِحْبَابِ وَقدْ أَسْلَفَنَا تَامَّاً الْاِسْتِحْبَابَ الْمُذَكُورُ فِي طَلِيعَةِ بَحْثِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ).[5]»

فَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلِقَ قَدْ صَرَّحَ صَاحِبُ الْعَرْوَةِ أَيْضًا قَائِلًا:

«بَلْ لَا يَبْعُدُ اسْتِحْبَابُ قَضَاءِ غَيْرِ الرَّوَاتِبِ مِنَ النَّوافِلِ الْمُوقَّتَةِ، دُونَ غَيْرِهَا، وَأَوَّلَى قَضَاءِ غَيْرِ الرَّوَاتِبِ مِنَ الْمُوقَّتَاتِ بِعِنْوَانِ احْتِمَالِ الْمُطَلُوبِيَّةِ.[6]»

وَلَكِنْ رُبَّ قَرِينَةٍ تُعِينُنَا عَلَى تَسْجِيلِ "الْاِنْصَارَفَ" وَهِيَ أَنَّ الْبَدْلِيَّةَ الْوَارِدَةَ – بِمَدِّ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ – حَوْلَ النَّوافِلِ النَّهَارِيَّةِ وَاللَّيْلِيَّةِ يُشَيرُ إِلَى أَنَّ الْمُسْتَهْدَفَ مِنْ لَفْظِ "النَّافِلَةِ" هِيَ الرَّوَاتِبُ فَحَسْبٌ حِيثُ قَدْ وَرَأَهُ يُسْتَحْبِبُ قَضَاءُ نَافِلَةِ اللَّيْلِ فِي وَقْتِ النَّهَارِ وَكَذَا الْعَكْسُ، فِي الْتَّالِيِّ:

1. إِنَّ قَرِينَةَ الْبَدْلِيَّةِ – بِمَدِّ – تُلَوِّحُ إِلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ هِيَ النَّوافِلُ الرَّوَاتِبُ الْمُخْتَصَّةُ بِاللَّيْلِ أَوِ النَّهَارِ بِخَلْفِ غَيْرِهَا الَّتِي لَمْ تَتَحدَّدْ بِاللَّيْلِ أَوِ النَّهَارِ فَنَسْتَكِشُ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَلْحَظْ غَيْرَ الرَّوَاتِبِ، إِذْنَ لَا قَضَاءَ فِيهَا.

2. إِنَّ اسْتِعْمَالَ لَفْظِ النَّوافِلِ ضَمِّنَ الرَّوَايَاتِ غَرِيرَةً جَدًّا.

تَفَاقُّتُ تَعْبِيرِ بَعْضِ الْفَقَهَاءِ مَقَارِنَةً مَعَ الرَّوَايَاتِ لَقَدْ نَقَلَ مَفْتَاحُ الْكَرَامَةِ بِبَيَانِاتِ بَعْضِ الْقُدَامَى وَالَّتِي تَمَتَّازُ عَنْ تَعْبِيرِ الرَّوَايَاتِ، فَقَالَ:

«أَمَا اسْتِحْبَابُ قَضَاءِ النَّوافِلِ الرَّاتِبَةِ فَقَدْ نَقَلَ عَلَيْهِ الإِجْمَاعُ فِي الْخَلَافِ وَالْمُعْتَبِرِ وَالْمُنْتَهِي وَالْتَّذْكُرَةِ وَالذَّكْرِ وَكَشْفِ الْالْتِبَاسِ وَالرَّوْضِ وَفِي – النَّهَايَةِ وَالْمُبْسُوطِ وَالْوَسِيلَةِ وَالْتَّذْكُرَةِ – أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ تَصْدِيقُ عَنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِمَدِّ فَعْنَ كُلِّ يَوْمٍ بِمَدِّ، وَفِي – نَهَايَةِ الْإِحْكَامِ – أَنَّهُ إِنْ تَعْذَرَ فَعْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِمَدِّ (لَأَنَّ الرَّوَايَةَ قَدْ عَبَرَتْ بِقَدْرِ طَوْلِهِ) فَإِنْ تَعْذَرَ فَعْنَ كُلِّ يَوْمٍ (بِمَدِّ) فَإِنْ تَعْذَرَ فَمَدِ لِصَلَاةِ اللَّيْلِ وَمَدِ لِصَلَاةِ النَّهَارِ فَإِنْ تَعْذَرَ فَمَدِ لِهِمَا لِلرَّوَايَةِ. اِنْتَهَى (فَلَمْ يَتَحَدَّثُوا بِالْمَدِّ عَنْ أَرْبَعِ رَكْعَاتِهِ)»

وَقَدْ اسْتَنَدَ هُؤُلَاءِ الْأَعْاظِمِ إِلَى الرَّوَايَةِ التَّالِيَّةِ: وَأَدْنَى ذَلِكَ مُدِّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَكَانَ كُلُّ صَلَاةٍ قُلْتُ وَكَمِ الصَّلَاةُ الَّتِي يَجْبُ فِيهَا مُدِّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ قَالَ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ مُدِّ وَلِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ مُدِّ فَقَلَتْ لَا يَقْدِرُ فَقَالَ مُدِّ إِذَا لِكُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ (وَقَدْ وَرَدَ: مُدِّ لِكُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ) قُلْتُ لَا يَقْدِرُ قَالَ فَمُدِّ إِذَا لِصَلَاةِ اللَّيْلِ وَمُدِّ لِصَلَاةِ النَّهَارِ وَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ (مِنِ التَّصْدِيقِ) وَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ وَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ.[7]»

بِيَنِمَا هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَمْ تَتَحدَّثْ بِإِعْطَاءِ الْمَدِّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ – بِيَنِمَا الشَّيْخُ قَالَ: لِكُلِّ يَوْمٍ مُدِّ – وَلِهَا قَدْ عَلَقَ مَفْتَاحُ الْكَرَامَةِ قَائِلًا:

«وكان مكان قوله عن كل يوم (هو) عن كل أربع ركعات ولهذا): وال فهو من قلم الناسخ وبذلك أفتى الشهيدان وجماعة ممن تأخر عنهم و قالوا إن الصلاة أفضل عكس ما يأتي في المريض وأما عدم تأكيد القضاء في حق المريض فهو مذهب الأصحاب كما في الذكرى وبه صرخ في المعتبر.[8]»

فبالنّالِي إنَّ عبارة التحرير تُطابق الرواية تماماً بخلاف هؤلاء الأعلام.

و النقطة اللافتة هي أنَّ صاحب العروة قد أضاف فرعاً لم تطرحها الروايات حيث قال: «و ان لم يتمكن فعن كل أربع ركعات بمد و إن لم يتمكن فمد لصلاة الليل و مد لصلاة النهار، و ان لم يتمكن فلا يبعد مد لكل يوم و ليلة (مجموعاً و هذا لم يرد في الرواية) و لا فرق في قضاء النوافل - أيضاً - بين الأوقات.[9]»

و إنَّ نُبَرُّ مقالته بأنَّ العروة قد اقتبس ذلك - عن كل يوم و ليلة - عن مقالة الشيخ الطوسي - فإن تعذر فعن كل يوم (بمد) -

ولهذا قد علق السيد الحكيم قائلاً:

«هذا ذكره الأصحاب (لكل يوم و ليلة) كما في الحدائق مرتبة ثانية بعد الاولى و اقتصرت علىهما. و من بعيد جداً: أن لا يكون به رواية، و الجمع بينها و بين ما سبق: جعلها مرتبة رابعة، كما في المتن.[10]»

ولكنا أغنياء عن الرواية إذ المحقق الخميني قد منحنا الضابط العام و هو أنَّ بدل كل ركعتين مد و عن أربع مد و عن كل صلاة نهارية مد و عن كل صلاة ليلة مد، فينتج أنَّ الذي قد عجز عن قضاء الصلوات في النهار و الليل إطلاقاً سوف يستحب له إعطاء المد لليوم الكامل، فرغم أنَّ الإمام لم يصرح بالمد لكل يوم و لليلة ولكنه يرافق القاعدة تماماً حيث إنَّ الإمام قد جعل قانون البدالية على نسق هذا الترتيب بحيث يحتوي المد عن الأسبوع و الأسبوعين و... ، ولهذا قد رأينا أنَّ الشيخ الطوسي أيضاً قد التقط الملاك من روایة عبد الله بن سنان المذكورة.

- 
- [1] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 4. قم - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
  - [2] ولكنَّ صاحب الكفاية و غيره قد أقرُّوا بأنَّ الجمل الخبرية تعدَّ أوسع تأكيداً في إلقاء الحكم و حيث إنَّ أمثل هذه التغابير جمل خبرية في مقام الإنشاء فسيتجلى التأكيد بكلَّ وضوح بلا مناقشة.
  - [3] الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث ٢.
  - [4] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. n.d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.
  - [5] حكيم محسن. 1374. مستمسك العروة الوثقى. Vol. 7. قم - ايران: دار التفسير.
  - [6] خوئي سيد ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. قم - ايران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.
  - [7] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 4. قم - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
  - [8] حسيني عاملی محمدجواد بن محمد. n.d. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط. القديمة). Vol. 3. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.
  - [9] حكيم محسن. 1374. مستمسك العروة الوثقى. Vol. 7. قم - اiran: دار التفسير.
  - [10] حكيم محسن. 1374. مستمسك العروة الوثقى. Vol. 7. قم - اiran: دار التفسير.